من الثمانية واحد من السنة من حيث العدد ظاهر واما من حيث
المالية فان نصيب السنة ثمانية مالغول لا تستلزم صيرورة كل
سهم من الثمانية ثلث ستهم من السنة او اقل من الثلث ليكون
ثلاثة من الثمانية مساوية لواحد من السنة او اقل منه واذا
انتفى المساواة والمقابلة تعين المكثرية هذا واذا علم ان نصيب
الانثى قد يساوى نصيب الذكر او قد يزيد علم ان اقل النصيبين
تارة يكون نصيب الانثى وتارة يكون نصيب الذكر والمراد
بالحالين حال اعتبار الخنثى ذكرا وحال اعتبارها انثى يعنى
نفرض كون الخنثى ذكرا او يصح المسئلة ثم يفرضها انثى ويصحح
ثم ينظر بينهما النسبة المهما فيعتبر في حقها ذلك وان لم
يكيف بقوله النسوا الحالين اشارة الى ان الانسوا بان يحقق
في اعتبار الذكورة وتارة في اعتبار الانوثة وهذا عند ابي
حنيفة واصحابه يعني محمدا وابا يوسف في قوله الاول وهو
قول عامة الصحابة وعليه الفتوى عندنا كما اذا ترك ابنا
وبنتا وخنثى لخنثى ههنا نصيب بنت لانه متيقن اذ الاقل
ثابت على التقديرين والزايد مشكوك فيه والشئ لا يثبت مع
الشك وعند الشعبي وهو قول ابن عباس للخنثى نصف
النصيبين بالمنازعة يعني لها نصف حظ الذكر ونصف حظ
الانثى بسبب انها نازعت باقي الورثة فقالت انى ذكر فلى
نصيبه وهم قابلوا انثى فلك نصيبها وكل واحد يحتجه له
فاحتج فيه سببان الذكورة والانوثة ولا يحجان لاحدهما على
الاخر فيجعل ان يورث بكل منهما ليكون عملا بهما بقدر الامكان
وذلك في ان يعطى نصف النصيبين واختلفا اى ابو يوسف





ومحمد في تخريج قول الشعبي اى في بيان مراده قال ابو يوسف
في المثال المذكور للابن سهم وللبنت نصف سهم وللخنثى نصف
النصيبين لان الخنثى يستحق سهما كالابن ان كان ذكرا
ويستحق نصف سهم كالبنت ان كان انثى وهذا اى استحقاقه
لسهم على تقدير ونصف سهم على تقدير متيقن ولا ترجيح
لاحد المقولين على الاخر فيما خذ نصف مجموع النصيبين عملا
بالتقديرين على حسب الامكان فيا خذ نصف سهم ونصف
نصف سهم او يقول بعبارة اخرى النصف المتيقن الذى
هو ثابت على تقدير الذكورة والانوثة مع نصف النصف
المتنازع فيه بينه وبين الورثة دفعا للمنازعة في ثبوت
هذا النصف على زعمه وانتفائه على زعمهم وصار له اى للخنثى
تذكير الضمير لتغليب جانب الذكورة ثلاثة اوباع سهم ه
ومجموع المسئلة اربعة سهمان وربع سهم لانه اى ابا يوسف
يعتبر السهام والغول اى البسط الى الكسر بيان ذلك ان
مجموع المسئلة سهمان وربع وبسط السهمين ان نضربهما في
مخرج الربع وهو الاربعة لنصير ثمانية فتزيد عليه الكسر المذكور
فتصير تسعة فتجعلها صحاحا والله اشار بقوله وتصح
من تسعة فللابن اربعة وللبنت اثنان وللخنثى ثلاثة فالها
نصف مجموع مال الابن والبنت او يقول في تصحيح المسئلة وجه
اخر للابن سهمان وللبنت سهم وللخنثى نصف النصيبين
وهو سهم ونصف سهم فالمجموع اربعة اسهم ونصف فيبسط
السهام الى الكسر الذى هو النصف بان نضربها في مخرجه الذى
هو اثنان وتزيد عليه هذا الكسر فتحصل تسعة انصاف فتجعلها

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)